حکم

صادر عن محكمة صلح جزاء الكرك

اسند للمتهم سالم بن عبد الله الليثي جرم حيازة بهيم لم يعرف مالكه الحقيقي كما واسند للمتهم عبيد بـن بخيت الأغواث جرم شراء دون أن يحصل على مضبطة موقعة من البائع تشعر بأن البهيم ماله الحاص وفقاً لقانون منع سرقة الحيوان.

وبالمحاكمة الجارية ثبت من الشهادات المستمعة ارتكاب المتهم سالم بن عبدالله الجرم المسند اليهلهذا وعملاً بالمادة ٤٠٥ من قانون العقوبات اقرر الحكم بحبسه مدة شهر واحد وتضمينه مايتين فلس رسم محاكمة لثبوت حيازة البهيم حال كونه مال مسروق وتغريم المتهم عبيد دينار واحد وتضمينه ماية فلس رسم محاكمة عملاً بالمادة ١٥ من قانون منع سرقة الحيوان حكماً غيابياً بحق المتهم سالم بن عبد الله الليثي وغيابياً بالصورة الوجاهية بحق عبيد قابلاً للاستئناف .

صدر نی ۹/۲/۲۹

-14**11**

انذار

بحق المدين يعقوب مهران يعقوب الارمني مجهول محل الاقامة

يجب عليكم خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاخبار في الجريدة حضوركم لدائرة اجراء الزرقاء من اجل تنفيذ قرار الحكم الحقوقي رقم ١٢٢ وتــاريخ ٢٦/٤/٢٩ القــاحني بالزامكم بدفع تسعة دنانير و ٧٥٨ فلساً والرسوم لصندوق الخزينة وبعكس ذلك ستجري بحقكم المعاملة القانونية.

1904/4/12

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق مادبا

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته عودة الله الخمايسة من بنى عطيه المجهول محل الاقامة.يقتضي حضورك لمحكمة حقوق مادبا يوم الحميس الواقع ٢٧/٨/٢٧ الساعة ٨ صباحاً للنظر فى الدعوى التى اقامها عليك مندوب النيابة العامة فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

صحيح أخطاء

ا - ورد في الملحق رقم (١٠) للعدد (١١٤٧) من الجزيدة الرسمية في الفنفحة (٣٥٠) من السطر السادس جملة (الواقعة بين تاريخي ٢٦/٦/٢١ و ٢٠/٦/٢١ و ١٩٥/٦/٢١) رجماً ، والصواب (الواقعة بين تاريخي ٢١/٦/٣١) و ١٩٥٣/١٢/٢١). ٢- ورد في الملحق رقم (٨) للعدد (١١٤٧) عن الجزيدة الرسمية في الصفحة (٣٥٨) من السطر التاسع اسم (سعيدالمعشر):

والمين المستقل المستقل

عمان : يوم الاحد ٢٢ ذيالقعدة سنة ١٣٧٢ الموافق ٢ آب سنة ١٩٥٣

عرومي از

قانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٥٣ « قانون معدل لقانون تنظيم الجهاز الحكومي. لسنة ١٩٥٣ » ارادة ملكية سامية بفض دورة مجلس الامة الاستثنائية ودعوته للاجتماع في دورة استثنائية ثانية نظام صادر بمقتصى المادة (٢) من قانون ابادة الجراد لعام ١٩٢٩ - قرار رقم (٢) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

V1V V1A _ V1V V1A

714

n

المطبعة الوطنية ه عمان

• ٧٣

)

```
نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
                                                                        بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور
                                                                      وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
                                               نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :
                                    قانون رقم ( ٦٨ ) لسنة ١٩٥٣
                                     قانون معدل لقانون تنظيم الجهاز الحكومي
المادة ١ ـ يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تنظيم الجهاز الحكوميلسنة ١٩٥٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
                                                        المادة ٢ ـ تعدل المادة الثالثة من القانون الأصلي كما يلي :
(٣ ـ يكون فصل الموظفين العامين غير الصالحين للعمل الذين تعلق بهم شوائب أو شبهساب قوية تمس كرامة
                         الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة على الوجه المبين في المواد التَّالية ) :
                                        المادة ٣ ـ يستعاض عن نص المادة (١٩) من القانون الاصلى بالمادة التالية :
( ١٩ ـ لا يحول هذا القانون دون ممارسة المراجع المختصة صلاحياتها فيمايتعلق بجميع الاجراءات وفقةانون
                                                      تشكيل المحاكم النظامية ونظام موظفي الحكومة ) .
                                               المادة ٤ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .
                                                                           1904/4/40
      الحسين بن طلال
                                                                                         وزير المعارف
   رئيس الوزراء ووزير الدفاع
                                   نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة
                                                                                        احمد طوقان
                                                                       سليمان سكر
                                              سعيد المفتي
```

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (۸۲) من الدستور نصدر ارادتنا بما يلي:

وزيرالخارجيةوالقائم باعمال قاضي القضاة

حسين فخري الحالدي

وزير الداخلية

بهجت التلموني

- تفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة المنعقدة ,

وزير الصحة والشؤون الاجتماعية

مصطفى خليفه

حكمت المصري

فوزي الملقي

وزير العدلية والمواصلات

شفيق الرشيدات

وزير التجارة

انسطاس حنانيا

وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير

انور الخطيب

شهر تغور سنة ١٩٥٣ . ٢ في يدعى تجليل الأمة الحا الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في اليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٥٣ من اجل اقرارالأمور التالية:

أ ـ ما تبقى من الامور المذكورة في المرسومين المؤرخين في ١٩٥٣/٢/٣٠ و ٣٠٠/٣/٣٠ .

ب_ مشروع قانون التعويض عن العمال لسنة ١٩٥٣ .

ج ــ مشروع قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ . د ـ مشروع قانون القوة الاحتياطية لسنة ١٩٥٣ .

هــ مشروع قانون الجريدة الرسمية المعدل لسنة ١٩٥٣ .

و ـ مشروع قانون رسوم طوابع الواردات المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ز ـ مشروع قانون العفو العام لسنة ١٩٥٣ .

حــ مشروع قانون تسوية الاراضي والمياه المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ط ـ مشروعًا قانوني التقاعد الملكيُّ والعسكري (تطبيقهما على الضفة الغربية) .

ي ـ مشروع قانون الاسلحة الناريَّة والذخيرة المعدل لسنة ١٩٥٣ . ك ــ مشروع قانون التحكيم المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ل ـ مشروع قانون التشجير الاجاري المعدل لسنة ١٩٥٣ .

م ــ مشروع قانون الاوزان والمقاييس والمسكاييل المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ن ـ مشروع قانون المصالحة عن الاضرار التي يسببها الجيش لسنة ١٩٥٣ .

ســ مشروع قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٥٣ .

ع ــ مشروعً قانون ضريبة الزكاة لسنة ١٩٥٣ . ف مشروع قانون ادارة القرى (تطبيقه على الضفة الشرقية) .

صــ مشروع قانون منع الجرائم المعدل .

ق ـ مشروع قانون استقلال القضاء .

ر _ مشروعً قانون المجالس المحلية (تطبيقه على الضفة الشرقية) .

ش_ مشروع قانون معدل لقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٥١ .

1/04/1

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء فوزي الملقي

وزير الداخلية بهجت التلموني

صادر بمقتضى المادة (٢) من قانون ابادة الجراد لعام ١٩٢٩

تعدل المادة الثانية من نظام آبادة الجراد المنشورة في العدد ١٠٥٥ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥١/٢/١٧ وتصبــــــ

المَّادة ٢ _ يصرف لموظفي الحكومة ومأموري الجهات مياومات كاملة بحسب درجاتهم طيلة وجودهم في ميادين المكافحة سواء اكانت هذه الميادين في مناطقهم الاصلية ام خارجها على انه يحق لوزير الزراعة ان يقرر صرف علاوة مضاعفـة للموظفين الذين يرى أنهم يستحقونها .

يعمل بهذا التعديل من تاريخ ٢/٢/٣٥٣٠ 1904/4/4

وزير الزراعة حكمت المعري